E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2017/EC.4/9/Report
24 January 2018
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الرابع
بيروت 13-14 كانون الأول/ديسمبر 2017

موجز

عقدت اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها الرابع في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 2017، بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتضمن جدول أعمال اللجنة مجموعة من البنود، أهمها متابعة تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث. ونظرت اللجنة في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية تمحورت بشكل أساسي حول تمويل التنمية؛ وتخصيص مركز عربي لسياسات المناخ؛ ورؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية؛ والفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية؛ ورؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع؛ وحساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية.

واستعرض المجتمعون تقارير اللجان الفرعية للإسكوا حول دوراتها التي عقدت بين الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا والدورة الرابعة للجنة التنفيذية وهي: الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصاء؛ والدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة؛ والدورة الثانية عشرة للجنة الموارد المائية؛ وكذلك الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة انطلاقاً من خطة أمينها العام، والتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون الفني، والتحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلص إليها المجتمعون بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	4
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع	6-4	4
ألف- النتائج والتوصيات المُوجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	5	4
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية	6	6
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	61-7	7
ألف- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث	14-7	7
باء- تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية	26-15	9
جيم- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: لمحة عن النتائج	29-27	11
دال- آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية	30	11
هاء- مقترح بشأن تخصيص مركز عربي لسياسات المناخ	32-31	12
واو- رؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية	36-33	12
زاي- الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية	40-37	13
حاء- رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع: نتائج إنمائية أكثر فعالية	43-41	14
طاء- حساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة	49-44	15
ياء- تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا عن دوراتها	50	17
كاف- الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة: خطة الأمين العام	53-51	17
لام- برنامج التعاون الفني في الإسكوا: التقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة	56-54	18
ميم- التحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا	59-57	18
نون- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية	60	19
سين- ما يستجد من أعمال	61	19

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع	62	19
رابعاً- تنظيم الاجتماع	63-	20
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	63	20
باء- الافتتاح	67-64	20
جيم- الحضور	68	21
دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	71-69	21

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 23

المرفق الثاني- قائمة بالوثائق 25

مقدمـة

1- أنشئت اللجنة الفنية بموجب قرار اتخذته اللجنة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في بيروت في الفترة من 8 إلى 11 أيار/مايو 2006. ثم اتخذت الإسكوا في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين التي عقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014 القرار 320 القاضي بتحويل اللجنة الفنية إلى لجنة تنفيذية، وتعديل صلاحياتها لتكون أكثر قدرة على تيسير الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بها الإسكوا، وذلك من خلال تمكينها من رفع قراراتها مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الرابع في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 2017.

2- وناقشت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع البنود المدرجة على جدول أعمالها والتي اشتملت على متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث، والقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا، ومتابعة تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. ونظرت اللجنة في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية تمحورت بشكل أساسي حول تمويل التنمية؛ وتخصيص مركز عربي لسياسات المناخ؛ ورؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية؛ والفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية؛ ورؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع؛ وحساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية. كذلك استعرضت اللجنة تقارير اللجان الفرعية للإسكوا حول دوراتها التي عقدت بين الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا والدورة الرابعة للجنة التنفيذية وهي: الدورة الثانية عشرة للجنة الإحصاء؛ والدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة؛ والدورة الثانية عشرة للجنة الموارد المائية. ونظرت اللجنة أيضاً في الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة انطلاقاً من خطة أمينها العام، والتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون الفني، والتحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا.

3- ويعرض هذا التقرير أبرز مواضيع البحث والمناقشة، بالإضافة إلى التوصيات التي خلص إليها المجتمعون.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع

4- أعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها لجهود دولة قطر خلال فترة رئاستها للجنة، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات حول المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، هي:

ألف- النتائج والتوصيات المُوجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

5- وجهت اللجنة التنفيذية التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا:

(أ) الترحيب بالجهد المبذول من قبل الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في اجتماعها الثالث، وفي ربط دراساتها وتقاريرها بأنشطة التعاون الفني والتدريب الذي تقدمه للدول الأعضاء، وبجهودها في تنفيذ إعلان الدوحة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) الترحيب بالأنشطة التدريبية التي نفذتها الإسكوا لبناء القدرات في مجال إعداد المشاريع للحصول على التمويل من الصناديق الدولية المعنية بتغيّر المناخ؛

(ج) الموافقة على المقترح الذي قُدّم في الاجتماعين الثالث والرابع للجنة التنفيذية لإنشاء مركز عربي لسياسات المناخ في الإسكوا، يركز على بناء القدرات العربية وإعداد الدراسات، وخاصة في مجال مفاوضات تغيّر المناخ، على أن يتم استصدار قرار بشأنه من الدورة الوزارية القادمة. وعلى الدول الأعضاء موافاة الأمانة التنفيذية بملاحظاتها التفصيلية حول المقترح في موعد أقصاه 15 كانون الثاني/يناير 2018؛

(د) الترحيب ببطاقة تمويل التنمية كأداة لرصد مختلف مصادر التمويل وتتبعها في المنطقة العربية، والعمل على نشر نتائجها في مختلف المنابر ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار تزايد حدة التحديات التي تنتج من التطورات في منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، وما تؤدي إليه من تنافس دولي على الموارد اللازمة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(هـ) بذل الجهود للاستفادة من مصادر تمويل التنمية المتاحة للمنطقة العربية، والاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال، وتطبيق سياسات تحفيزية للاستفادة من هذه الموارد، خاصة فيما يتعلق بتحفيز التجارة والاستثمار العام والخاص، وتحسين الإدارة المالية والضرائبية بما يعزز فرص إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) التأكيد على أنه رغم التكلفة الكبيرة لتمويل التنمية المستدامة وإعادة الإعمار، ومواجهة تداعيات الإرهاب والتطرف العنيف والأخطار الجديدة والناشئة في المنطقة العربية، فالإمكانيات واسعة للاستفادة من الموارد المتوفرة في المنطقة من خلال تبني السياسات التحفيزية الملائمة، خاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار وتحويلات العاملين؛

(ز) التنبه إلى التوجهات العالمية لحساب المساعدات التنموية الرسمية، وحث الدول الأعضاء على المشاركة في الفعاليات الدولية التي تؤثر على مسارات تمويل التنمية - خاصة المتعلقة بالمساعدات التنموية الرسمية - للتأثير بشكل مباشر على مخرجات هذه المسارات بما يخدم مصالح دول المنطقة؛

(ح) الإشادة بالمشروع الخاص بتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية، باعتباره يعبر عن رؤية متكاملة للتعامل مع قطاع النقل كقطاع تنموي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) الموافقة من حيث المبدأ على اعتماد التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة موضوعاً رئيسياً للدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا التي ستعقد من 7 إلى 10 أيار/مايو 2018 على أن يتم التشاور مع رئاسة الدورة المقبلة حول الموضوع والمكان والموعد؛ وموافاة الأمانة التنفيذية بالقضايا والمحاور المقترحة لتناولها في الورقة الرئيسية للدورة الوزارية، في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ انتهاء اجتماع اللجنة التنفيذية؛

(ي) التأكيد على أهمية الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة لتكون أكثر فاعلية واستجابة لتحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع ضرورة مشاركة الدول العربية في النقاشات حول المقترحات المطروحة للإصلاح لكي تصب في مصلحة تحقيق التنمية المستدامة، دون الاقتطاع من الموارد المخصصة للتنمية في الموازنة الجديدة لعامي 2019-2020؛

(ك) الترحيب برئاسة مصر لمجموعة الـ 77 والصين خلال العام المقبل وما تمثل هذه الرئاسة من دعم لقضايا الدول النامية داخل الأمم المتحدة بصورة عامة، والدول العربية بصورة خاصة؛

(ل) أخذ العلم باجتماع شبكة التعاون الفني الذي عقد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017، والتأكيد على أهمية أُطر التعاون الثنائية التي وقعتها الإسكوا مع بعض الدول الأعضاء كأساس لأنشطة التعاون الفني، وعلى أهمية وجود آلية للمتابعة؛

(م) اعتماد تقارير الهيئات الفرعية التالية:

- تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الثانية عشرة E/ESCWA/SD/2017/IG.1/7/Report؛
- تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الحادية عشرة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.1/9/Report؛
- تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الثانية عشرة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/8/Report.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

6- وجّهت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) تقديم تقرير متكامل للدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا عن "تنفيذ إعلان الدوحة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، على أن يشمل جهود الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلان على المستويات الوطنية؛

(ب) التأكيد على أهمية توفير الوثائق المدرجة على جدول أعمال اللجنة قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة ثلاثة أسابيع على الأقل؛

(ج) إبراز التطورات التي تحدث على المستوى الدولي في عروض الأمانة التنفيذية، خاصة فيما يتعلق بالقرارات المستجدة المتعلقة بالمواضيع التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة؛

(د) إيلاء اهتمام خاص للدورات التدريبية لتكون أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، مع مراعاة خصوصيّات كل دولة والتفاوت بين الدول العربية في التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(هـ) مواصلة التنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030؛

(و) إعداد دراسة حول الاتجاهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل وتأثيرها على المنطقة العربية، على غرار مبادرة "الطريق والحزام"، والملاحة الشمالية، والتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الصناعي؛

(ز) عرض مشروع تطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية على المجالس الوزارية العربية المتخصصة لتأمين الدعم السياسي رفيع المستوى للمشروع، والسعي لدى مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه؛

(ح) العمل على إصدار التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد بصورة دورية، ومواصلة العمل مع الدول والمنظمات العربية ودعم الجهود الإقليمية لوضع برامج للحد من الفقر المتعدد الأبعاد، وتقديم الدعم للدول الأعضاء، حسب الطلب، في قياس الفقر المتعدد الأبعاد، والحد منه من خلال رسم وتنفيذ السياسات والخطط ذات الصلة، وتعزيز القدرات الفردية والمؤسساتية؛

(ط) إجراء بحوث على المستويات الوطنية لحساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، بناءً على طلب الدول، وبما يتلاءم مع واقع كل مجتمع وخصوصيته واحتياجاته، وتشجيع صانعي السياسات على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتكثيف الجهود للوقاية من العنف ضد المرأة وحمايتها منه، وتعزيز تبادل التجارب الناجحة بين الدول التي قامت بحساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة والدول التي تعمل على ذلك؛

(ي) إعداد دراسة حول الكلفة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء التي تواجه تحديات ضمن ولاية اللجنة، بناءً على الطلب من الدولة المعنية، مع الاهتمام بدعم برامج إعادة الإعمار والتعافي؛

(ك) أهمية ربط اللجنة الإحصائية للإسكوا باللجان الفرعية الأخرى للإسكوا، بهدف تعزيز التواصل بين أجهزة الإحصاء والقطاعات التنموية الأخرى، والنظر في إمكانية عقدها بشكل مشترك مع بعض هذه اللجان لمناقشة التحديات الإحصائية المختلفة؛

(ل) مواصلة العمل على وضع أطر لأنشطة التعاون الفني مع الدول المهتمة، والاستئناس بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وتقارير الأمانة العامة عند تقديم هذا الدعم الفني.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث

(البند 3 (أ) من جدول الأعمال)

7- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية، في إطار هذا البند، واستناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/3(Part I)، التقدم المحرز في الإجراءات والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عنها في اجتماعها الثالث (الرباط، 6-7 أيار/مايو 2017). فقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً مرئياً توقف فيه بشكل مقتضب عند كل من التوصيات الثلاث عشرة الموجهة إلى الأمانة التنفيذية وما تم تحقيقه لتاريخه في إطار كل منها، مشيراً إلى أن التوصيات الموجهة إلى الدول يمكن تقديمها أثناء مداخلات الدول الأعضاء.

8- وتطرق العرض إلى عدة دراسات وتقارير أعدتها الإسكوا تنفيذاً للتوصيات المذكورة، منها وثيقة بعنوان "منظورات بشأن الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية"، والعدد الأول من التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، ووثيقة حول تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء الخارجة من النزاعات، والعدد الثالث من تقرير الحوكمة في العالم العربي. وتعمل الإسكوا على إعداد مذكرة الأمين العام السنوية حول "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، وهي في صدد إصدار العدد الخامس من تقرير الاتجاهات والآثار في ظروف النزاعات. وتطرق العرض أيضاً إلى الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها الإسكوا ومنها المنتدى العربي الرفيع المستوى بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة

لعام 2030، بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع ومن بينها "تعزيز التنمية المؤسساتية لتقديم خدمات أفضل في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة غربي آسيا".

9- وفي معرض التعليق على هذا البند، ثمّن ممثل سلطنة عُمان جهود دولة قطر خلال رئاستها لهذه الدورة وتلك التي سبقتها، وأثنى على الدعم الذي تقدمه للمشاريع القائمة، وشكر الإسكوا على ما تبذله من جهود. وتمنى على الأمانة التنفيذية إرسال الوثائق قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من انعقاد الدورة إفساحاً للمجال أمام الدول لدراستها والوقوف على ما ورد فيها. ثم طلب الحصول على ملخّص بسيط عن نتائج التقريرين الفنيين اللذين أصدرتهما الإسكوا حول تحسين الأحياء الفقيرة في المنطقة العربية، وسياسات الإسكان الاجتماعي في البلدان العربية لمعرفة ما يتوجب على الدول الأعضاء القيام به على هذا الصعيد. وفيما يتعلق بالمنتدى العربي الرفيع المستوى الذي نظمته الإسكوا بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام 2030، أشار ممثل عُمان إلى ضرورة الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة والاستفادة منها.

10- وعليه، أخذ ممثل الأمانة التنفيذية علماً بمطالب ممثل سلطنة عُمان وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سيصدر قريباً تقريراً يتضمن المعلومات الواردة في التقريرين الفنيين المذكورين، إلا أن ذلك لا يمنع من إرسالهما إلى الدول الأعضاء. واعتذر ممثل الأمانة التنفيذية عن التأخير في إرسال الوثائق، مشيراً إلى أن ظروفاً استثنائية محيطة بهذه الدورة حالت دون إرسال الوثائق في الوقت المناسب، مشدداً على حرص الأمانة التنفيذية على إعطاء الدول الأعضاء وقتاً كافياً لدراستها. أما فيما يتعلق بمسألة التحول الرقمي، فأكد على إعداد ورقة عربية حول آليات وأدوات التحول الرقمي، لأن الكثير من الدول العربية تطمح إلى تحويل اقتصاداتها، وإحدى الطرق المتاحة لهذه الغاية هي الاقتصاد الرقمي. وسيتم نشر هذه الورقة على موقع الإسكوا الإلكتروني، وتضمينها الخدمات التي تقدمها اللجنة في هذا المجال.

11- ثم شكر ممثل اليمن دولة قطر والأمانة التنفيذية للإسكوا على الجهود المبذولة. وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة حتى الآن بالنسبة للدول التي تعاني من نزاعات لا تزال غير مرضية، خاصة فيما يتعلق بدعم اليمن الذي يمر بظروف حرب. فالبلاد تحتاج إلى إعادة الإعمار، وإلى دعم قدراتها المؤسسية والبشرية، والإسكوا لم تنجز حتى الآن سوى ورشة واحدة بهذا الخصوص. وعليه، طلب من الإسكوا تقديم المشورة لليمن، ودعم المؤسسات المنهارة، ومساعدة الحكومة في بناء رؤية للمستقبل وتحقيق التنمية المستدامة.

12- وفي معرض تعليق ممثل الأمانة التنفيذية على مداخلة ممثل اليمن، أعاد التأكيد على العلاقة الوثيقة بين التنمية والاستقرار والأمن، وعلى أهمية دعم الدول العربية الخارجة من النزاعات والتي تمر بظروف صعبة، موضحاً أنه قد تم تخصيص بند لمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل.

13- ورحبت ممثلة لبنان بالحضور، واستفسرت عن الخطوات المتخذة لإعداد الدراسة المشتركة بين الإسكوا والأونروا حول المخيمات الفلسطينية، وعن مدى التواصل مع السلطات اللبنانية المعنية بالإحصاءات فيما يتعلق بالأرقام المشمولة بالدراسة، مبديةً استعداد الجمهورية اللبنانية للتعاون في هذا المجال.

14- فأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أن إعداد الاستبيان للدراسة بدأ بناءً على طلب لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، ويجري تنفيذه بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء ورئاسة مجلس الوزراء. وسيؤمن الاستبيان أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي باتت عبارة عن بؤر للفقراء وللاجئين الآخرين من غير الفلسطينيين. وأثنت ممثلة الأمانة التنفيذية على المهنية العالية للجهاز المركزي للإحصاء والتقنيات المتطورة التي يعتمدها، مؤكدة أن الاستبيان سيساعد الحكومة اللبنانية في وضع سياساتها على هذا الصعيد.

باء- تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية
(البند 3 (ب) من جدول الأعمال)

15- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، واستناداً إلى الوثيقة (E/ESCWA/2017/EC.4/3(Part II، التقدم المحرز في الإجراءات والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء تنفيذاً لإعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين. وسلط العرض الضوء على الأنشطة التي كلفت بها الأمانة التنفيذية والمتمثلة في تسعة بنود، فقامت كل شعبة ممثلة بشخص رئيسها بإعطاء لمحة موجزة عما أنجزته على هذا الصعيد.

16- فاستعرضت مديرة مركز المرأة في الإسكوا ما نفذه المركز من أنشطة مرتبطة بإعلان الدوحة توزعت بشكل أساسي بين توفير خدمات تدريبية إلى الدول الأعضاء، وإنشاء لجنة فرعية تُعنى بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا، ونقاط اتصال معنية بخدمات الإحصاء وإنتاج دليل إرشادي جرى تدريب الدول عليه، من شأنه التخفيف من عبء رفع التقارير حول الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ومنهاج عمل بيجين.

17- ثم تحدث مدير شعبة التنمية الاجتماعية بإيجاز عن أنشطة الشعبة في إطار تنفيذ إعلان الدوحة، ومن بينها تنظيم سلسلة من ورش العمل، وبلورة بضعة مشاريع بهدف تقديم دعم إضافي للدول الأعضاء في مجال التنمية الاجتماعية. وأشار إلى الانتهاء من تطوير عدة خاصة بالعدالة الاجتماعية هي قيد الاختبار حالياً. وركز على الأنشطة التي نفذتها الشعبة على صعيد تأمين الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها التقرير الإقليمي عن الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية، لافتاً إلى الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا لجهة تمكين الشباب على المستوى الإقليمي.

18- ثم تناولت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة المحاور الأساسية الأربعة لعمل الشعبة وهي: مواءمة برنامج عمل الشعبة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتطوير منهجية لقياس مؤشرات التنمية المستدامة وعدد من الأهداف المتقاطعة، وإعداد مجموعة من التقارير من بينها تقرير حول آفاق التنمية المستدامة، وإعداد مجموعة من المواد التدريبية. وأشارت إلى أن الإسكوا شاركت في المنتدى العربي للتنمية المستدامة من خلال إعداد حلقة خاصة بالأمن الغذائي، ولها مشاركة فعالة أيضاً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومع لجنتي الأمم المتحدة للطاقة والموارد المائية.

19- ثم استعرض مدير شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية الأنشطة التي نفذتها الشعبة في إطار تفعيل إعلان الدوحة ومن بينها إعداد مجموعة من الدراسات، وتنفيذ ورش عمل، وتنظيم اجتماعات خبراء كان آخرها الاجتماع الذي عقد في بيروت حول حوكمة الإنترنت، وانبثق عنه توافق بيروت حول حوكمة الإنترنت. ويمهد هذا الاجتماع إلى حقبة قادمة من مسيرة حوكمة الإنترنت في المنطقة، بالتعاون الحثيث مع جامعة الدول العربية.

20- واستعرض مدير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي أبرز ما قامت به الشعبة تنفيذاً لخطة الدوحة لعام 2030، على غرار إعداد ورقة مفاهيمية حول إنشاء منتدى عربي لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتطوير مواد تدريبية لدعم الدول الأعضاء في المجالات المالية والفنية، وإعداد ما سمي ببطاقة أداء تمويل التنمية.

21- واختتم عرض الأمانة التنفيذية بمداخلتين لكل من مدير شعبة الإحصاء ومدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. فكان التشديد على إيلاء شعبة الإحصاء أهمية قصوى لتحسين القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، نظراً لدورها الرئيسي في إعداد التقارير، وإجراء الدراسات، وتطوير المؤشرات على اختلافها. أما شعبة القضايا الناشئة والنزاعات فهي تسخّر القسم الأكبر من جهودها لقضايا اللاجئين والنازحين في بلدان المنطقة التي تشهد نزاعات، ولتنمية قدرات هذه البلدان على تخطي ما تواجهه من تحديات والنهوض من جديد.

22- وعلّق ممثل مصر على ما تقدم، فنوّه بالجهود التي تبذلها مختلف الشُعب في الإسكوا في سعيها لتنفيذ إعلان الدوحة، مشدداً على أهمية مراعاة خصوصية كل بلد، ولا سيما أن بلدان المنطقة لا تسير كلها بالسرعة نفسها. فمصر على سبيل المثال اعتمدت رؤية عام 2030 منذ فترة، في حين أن دولاً أخرى لم تعتمدها بعد. وتوقف عند إشكالية المؤشرات المعتمدة في الإحصاءات معتبراً أنه يصعب على الأمم المتحدة تكوين رؤية واقعية لها. ففي ظل التفاوتات القائمة بين البلدان، من غير المجدي تطبيق نموذج موحد على الجميع. والسؤال المطروح في هذا الإطار هو ما إذا كان سيتم توحيد مؤشرات القياس لكل الدول أم سيكون لكل بلد مؤشرات تراعي خصوصياته.

23- وسأل ممثل سلطنة عُمان عن مدى التنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة تجنباً لازدواجية الأنشطة. وسأل ممثل الجمهورية العربية السورية عن مدى توفر الأدوات لقياس التقدم المحرز، مستوضحاً عن كيفية استخدامها وعن المنهجيات المعتمدة. وتحفظ على استخدام كلمة نزاعات وفضل استبدالها بعبارة "ظروف خاصة" للتعبير عن الوضع السائد في بلده. وتطرق إلى ورش العمل التي تنظمها الإسكوا لصالح الدول، فأشار إلى أن التدريب أثناء العمل يعود بفائدة أكبر على المتدربين، في ظل تفاوت الاحتياجات في كل دولة، مقارنة مع ورش العمل الشاملة التي غالباً ما يخرج منها المتدربون من دون اكتساب الفائدة المرجوة.

24- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تنطلق في تنظيمها للدورات التدريبية من منظوريْن، منظورٌ إقليمي وآخر خاص بكل دولة. فالإسكوا مدركة تماماً بأن الظروف تتفاوت بين دولة وأخرى على مختلف الصعد، الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ولذلك تخص كل بلد بورش عمل تراعي خصوصياته. أما الورش الاقليمية فهي مفيدة لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة. وقد تم إعداد برامج خاصة بالجمهورية العربية السورية بالتعاون مع حكومتها التي تقدمت مؤخراً بطلب إضافي للاستفادة من خبرات الإسكوا في إدارة بناء قطاع الكهرباء.

25- والتعاون قائم بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، وقد أنشئت إدارة خاصة بالتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية، ووحدة تُعنى بالتنمية المستدامة في الإسكوا، تولتا التنسيق بين الجهتين في عدد من المواضيع، ولا سيما ذات الطابع الإقليمي. وشُكّلت لجنة عالية المستوى حول التنمية المستدامة في جامعة الدول العربية تجتمع كل ستة أشهر، دُعيت الإسكوا للمشاركة فيها بصفة مراقب دائم. لكن جهود التعاون بين الطرفين لا تنتهي، وينبغي تعزيزها وتوطيدها. وفي موضوع المؤشرات، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن العديد من المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لا تعبر عن واقع المنطقة، إذ أن الإطار يكتسي طابعاً عالمياً وليس خاصاً بدول الإسكوا. أما مسألة موثوقية البيانات، فلا تزال محط جدل، لكن، بالانتظار، يجب اعتبار البيانات موثوقة ولا سيما أنها أُعدت بشكل مهني.

26- وفي الختام، توصل المجتمعون الى الخلاصات التالية: الإشادة بالجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والترحيب بمختلف الأنشطة المنفذة لهذه الغاية؛ والترحيب بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية والمضي قدماً بها لبلوغ الغايات المنشودة؛ وإعادة التأكيد على ضرورة توفير الوثائق الخاصة باجتماعات

اللجنة قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من انعقاد هذه الاجتماعات إفساحاً في المجال أمام الدول الأعضاء لدراستها والتعمق بها؛ وتضمين العروض التي تقدمها الأمانة التنفيذية آخر المستجدات والمعلومات المرتبطة بأنشطة الأمين العام للأمم المتحدة ومقرراته؛ ومواصلة اللجنة التنفيذية توفير الدورات التدريبية وتطويرها على نحو يفي باحتياجات الدول الأعضاء؛ والاستمرار في تطوير آليات التنسيق المشتركة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية.

جيم- بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: لمحة عن النتائج
(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

27- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part I) حول أسس بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية التي تشكل أداةً إقليمية لقياس تمويل التنمية، وخُلاصةً تحليلية لتقييم الأداء في هذا المجال، وفقاً لخطة عمل أديس أبابا. واستهل ممثل الأمانة التنفيذية عرضه بسؤال عن مدى توفر التمويل الكافي في المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كاملة، وعن ضرورة بذل مجهود لتأمين هذا التمويل. فالمنطقة تواجه تحديات كبيرة على هذا الصعيد مثل ارتفاع المديونية، وضعف الجباية الضريبية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وضعف التمويل المحلي الدولي من القطاع الخاص، وضعف التجارة البينية، وارتفاع نسب البطالة، والأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة. وقد أجريت دراسة استشرافية بهذا الخصوص بينت أنه بحلول عام 2030 سيتضاعف عدد السكان في المنطقة لتزيد الضغوطات على تمويل التنمية في ظل ازدياد الحاجة إلى تمويل البُنى التحتية، وارتفاع الفجوة الغذائية، وارتفاع الطلب على الوظائف. ثم قدم مجموعة من الحلول التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات المذكورة ومن بينها ترشيد الإنفاق وتخفيض دعم الطاقة، والتعاون الضريبي الدولي، وتعزيز التجارة باعتبارها محركاً للنمو. وختم عرضه بالإشارة إلى أن تكلفة التحديات التي تواجهها الدول العربية، ومن بينها النزاعات والأحداث الإرهابية، مرتفعة من دون شك إلا أن المنطقة العربية تتمتع بموارد وإمكانات يمكن الاستفادة منها والبناء عليها لتمويل التنمية، كما جاء في هذه الوثيقة.

28- وأشاد ممثل مصر بالعرض الذي قدمته الأمانة التنفيذية، مشيراً إلى أن القدرة على استيعاب المديونية تختلف بين دولة وأخرى، وتختلف معها القدرة على تحقيق أهداف خطة عام 2030. وفي ظل الفجوة القائمة على صعيد التمويل العام، شدد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كإحدى طرق التمويل، كما دعا إلى التفكير في بدائل للتمويل، وطالب الأمم المتحدة ببلورة نموذج حول كيفية الاستثمار من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة. ورأى أن الإرهاب لا يؤثر فقط على الدول التي تعاني من النزاعات، بل يطال أيضاً البلدان المجاورة لها، ولا سيما القطاع السياحي فيها. ثم سأل ممثل الأردن عن كيفية تعزيز التجارة بين الدول العربية من خلال المنظمات الإقليمية كأداة لتمويل التنمية.

29- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن خطة الإصلاح التي ينوي الأمين العام تنفيذها قد تؤثر على مساعدات التنمية الرسمية. الا أن المشكلة على هذا الصعيد، بحسب الأمانة التنفيذية، هي محدودية مشاركة الدول العربية في الاجتماعات الدولية المتعلقة بالتنمية الدولية. والدول مدعوة إلى تعزيز مشاركتها واطلاعها بشكل دائم على التطورات في نيويورك وجنيف في قضايا التنمية.

دال- آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية
(البند 4 (ب) من جدول الأعمال)

30- قدم مدير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part II)، عرضاً حول آليات تنفيذ ومتابعة الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، والالتزامات العالمية مقابل أولويات

المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية. فأشار إلى أن خطة عمل أديس أبابا تشكل إطاراً شاملاً لتمويل التنمية وأهدافها السبعة عشر مشيراً إلى ازدياد الاهتمام الدولي بمسارات المتابعة والتقييم لخطة تمويل التنمية. وتطرق في عرضه أيضاً إلى المحافل الدولية لدعم جهود تنفيذ الإطار العالمي المذكور ومن أبرزها ما عقد من اجتماعات مشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاجتماع الرفيع المستوى للتحضير لمنتدى تمويل التنمية، والاجتماع الرفيع المستوى حول تمويل التنمية. وأشار مدير إدارة التنمية والتكامل الاقتصادي إلى أن ملف تمويل التنمية اكتسب مؤخراً زخماً غير مسبوق، لكن لا يزال على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود من أجل تمويل التنمية، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكد، في ختام عرضه، على ضرورة مواصلة رصد التطورات في مجال تمويل التنمية، وتقدير انعكاساتها الاقليمية على المنطقة العربية، وتحفيز مصادر التمويل العامة والخاصة منها، والمحلية والدولية.

هاء- مقترح بشأن تخصيص مركز عربي لسياسات المناخ
(البند 4 (ج) من جدول الأعمال)

31- استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part III)، قدمت مديرة إدارة سياسات التنمية المستدامة عرضاً حول مقترح إنشاء المركز العربي لتغيّر المناخ. فبدأت باستعراض الآليات الحكومية الدولية التي تدعو إلى تقييم تغيّر المناخ في المنطقة العربية وتدعمه، وأهم المخرجات والأنشطة المرتبطة بالقرارات الوزارية. ثم تطرقت إلى الجهود التي بذلتها الإسكوا على صعيد تغيّر المناخ، مثل المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (ريكار)، ومشاريع الطاقة المستدامة والطاقة المتجددة، وقاعدة المعرفة الاقليمية، الخ. ثم قدمت لمحة حول المفاوضات الدولية بشأن تغيّر المناخ، مثل اتفاق باريس ونداء مراكش، واستعرضت اللجان الاقليمية المعنية بملف تغيّر المناخ مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وتناولت بالتفصيل المركز العربي لتغيّر المناخ في الإسكوا، فاستعرضت مكوناته، والأهداف التي يرمي إلى تطبيقها، والأنشطة ومجالات العمل المقترحة (المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية؛ تعزيز ودعم المنتديات الإقليمية والآليات الحكومية؛ بناء القدرات من خلال ورش العمل؛ توفير ونشر البيانات والمعلومات الإقليمية؛ الخ) والميزانية المطلوبة لوضع المركز قيد التشغيل. ثم دعت اللجنة التنفيذية إلى تقديم توجيهات بشأن مجالات العمل المقترحة للمركز، من أجل تحديد الموارد المالية اللازمة لإنشائه، ليتم بعد ذلك التنسيق مع الجهات الشريكة لدعم المركز. وبناءً على الآراء الواردة، يجري إعداد مشروع مفصل، وطلب الدعم والتمويل من الشركاء والمانحين المحتملين.

32- وفي نهاية العرض، رحب المشاركون بفكرة إنشاء المركز الذي يركز على بناء القدرات العربية في مجال تغيّر المناخ وإعداد الدراسات الفنية ذات الصلة، على أن تُعطى الدول الأعضاء فرصة حتى منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2018 لإبداء ملاحظاتها التفصيلية حول فكرة المركز وأن يتم توفير التمويل اللازم له من الميزانية العادية.

واو- رؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية
(البند 4 (د) من جدول الأعمال)

33- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول رؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part IV). استُهل العرض بلمحة عامة عن المشروع، وأهدافه، والشركاء الأساسيين فيه، والجهات الممولة له. ثم استعرض ممثل الأمانة التنفيذية الأسباب التي دفعت بالإسكوا إلى تطوير هذه الرؤية، ومن بينها ضعف البُنى التحتية وخدمات النقل، ومجموعة من التحديات الدولية والإقليمية الجغرافية والبيئية، والسكانية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية. وقد استندت

الإسكوا في تطويرها لهذه الرؤية إلى سلسلة من الاتفاقيات والنشاطات السابقة في مجال النقل، مثل اتفاق الطرق الدولية بين الدول العربية، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري بين الدول العربية، مع التركيز على ضرورة الاستفادة من مزايا هذه الاتفاقات والتنبه إلى نواقصها. ثم توقف ممثل الأمانة التنفيذية عند مراحل المشروع الخمس وما ستتضمنه من أنشطة وإجراءات، وأعطى لمحة موجزة عن الترتيبات الإدارية ذات الصلة، وعن الشراكات المطلوبة لتنفيذ المشروع، سواء مع وزارات النقل والأشغال العامة في البلدان العربية، أم المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. واختتم باستعراض آليات المتابعة والتقييم المقترحة، التي تتوزع بين متابعة داخلية يجريها فريق العمل المعني، ومتابعة تجريها الإدارة العليا للإسكوا، وتقييم تجريه جهات خارجية مستقلة عند نهاية المشروع، إلى جانب تنظيم ورش عمل للمتابعة والتقييم.

34- وتلا العرض نقاشٌ استهله ممثل الأردن بالتشديد على أهمية توفير الدعم السياسي لهذا المشروع، لضمان تنفيذه. واستفسر ممثل مصر عن الأسباب الأخرى، غير النقل، التي تؤدي إلى ضعف التجارة، والتي لم تشملها الدراسة. وأشار إلى أن حجم النقل قد انخفض بنسبة 20 في المائة على الصعيد العالمي، لصالح السفن الذاتية القيادة. من هنا ضرورة تأهيل المرافئ والموانئ العربية بما تتطلبه مثل هذه السفن من ترتيبات للتمكن من جذبها. ثم سأل عن مدى تأثير الخطوط الجديدة للنقل، ولا سيما خط النقل الشمالي الذي ينمو بفعل ذوبان الثلوج في القطب الشمالي، على حجم النقل في بلدان المنطقة. واستفهم ممثل دولة قطر عما إذا كانت بلدان المنطقة تتعامل مع مبادرة " الطريق والحزام " أو طريق الحرير الجديد الذي تروج له الصين، باعتبارها تحد أم فرصة. وسأل ممثل سلطنة عُمان عن مدى نجاح اتفاقيات النقل واللجان التي أنشئت بموجبها في تحقيق الغايات المرجوة منها، ليتم البحث في تطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية.

35- وفي إطار الرد، توقفت الأمانة التنفيذية أولاً عند مبادرة طريق الحرير الصينية، فأشارت إلى خلافات في الرأي حول هذه المبادرة لما تطرحه من تحديات على الصعيدين الاقليمي والعالمي. ودعت إلى إطلاق حوار حول كيفية تحويل هذا التحدي إلى فرصة، وذلك خلال انعقاد دورة النقل المقبلة في بيروت في 20 و21 كانون الأول/ديسمبر، إذ ما من أحكام مسبقة حتى الآن في هذا الشأن بانتظار وضوح الأمور. وأما بالنسبة إلى الملاحة الشمالية، فأوضحت أنها ستصبح متاحة خلال بضعة عقود وسيكون لها تبعات كثيرة من المزمع دراستها في إطار تحديات النقل المستقبلية. وأما بالنسبة إلى نظام النقل المتكامل المتعدد الأنماط في المنطقة العربية، فسيكون بمثابة إطار عام يشتمل على كل ما تم إحرازه على هذا الصعيد.

36- وفي الختام، اتفق المجتمعون على إعداد دراسة وتقديمها للاجتماع الخامس للجنة التنفيذية حول أثر وانعكاسات التوجهات الكبرى التي يشهدها قطاع النقل عالمياً على قطاع النقل في العالم العربي. ودعيت الدول الأعضاء إلى المضي قدماً في هذا المشروع على أن تقوم الامانة التنفيذية بالتواصل مع المجالس الوزارية ومؤسسات التمويل من أجل تأمين أوسع تأييد ممكن له.

زاي- الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية
(البند 4 (هـ) من جدول الأعمال)

37- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، واستناداً إلى الوثيقة (E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part V، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحديد مقاييس للفقر متعدد الأبعاد، تتلاءم مع خصائص المنطقة العربية، ووضع أسس تُبنى عليها استراتيجية عربية وبرامج لخفض الفقر. وتوقف العرض عند الخطوات التي اتُخذت لإعداد التقرير، وعند دليل الفقر المتعدد الأبعاد للأسر، المستمَد من الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد (MPI) الذي يتكون من ثلاثة أبعاد (التعليم، الصحة، والمستوى المعيشي). وقد عُدّل هذا

الدليل بإضافة مؤشرات جديدة تستجيب لخصوصية الدول العربية، كما جرى تعديل العتبات التي تحدد الفقر والفقر المدقع بما يتناسب مع واقع الفقر في المنطقة. ومن أبرز النتائج التي أفضى إليها التقرير أن الفقر المتعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع؛ وأن خطر الوقوع في دائرة الفقر الأسري مرتفع؛ وأن الحرمان من التعليم هو المصدر الأساسي لفقر الأسر. وخلص العرض إلى ثلاث توصيات أساسية: معالجة الفجوات في الحصول على التعليم وخصوصاً في المرحلة الثانوية؛ ووضع استراتيجية وبرامج إقليمية للحد من الفقر المدقع؛ وبناء القدرات في المنطقة وتعزيز نقل الخبرات في مجال الحد من الفقر من خلال دعم الجهود الوطنية للحد من الفقر والقضاء عليه، ودعم الجهود الإقليمية، وتنظيم ورش تدريبية سنوية.

38- وفي معرض التعليق على العرض، شدد ممثل الأردن على ضرورة التركيز على نوعية التعليم وليس فقط على توفيره، داعياً إلى تعزيز قدرات الآليات التعليمية، وتأمين تعليم نوعي يرتقي إلى مستوى التعليم حول العالم. واستفسرت ممثلة المغرب عن مصدر البيانات التي تم استخدامها في إعداد التقرير، مبدية استعداد كافة الإدارات المعنية في بلدها لتقديم المساعدة للإسكوا لتسهيل عملها. ولفت ممثل موريتانيا إلى أهمية تسليط الضوء على الفقر الذي يعاني منه الشباب، وتأثيره على مستقبل التنمية في الدول العربية، لا سيما تلك التي تشهد نزاعات.

39- وأثنت الأمانة التنفيذية على أهمية التركيز على نوعية التعليم وجودته، في ظل التراجع الواضح على هذا الصعيد. غير أن المسوح الثلاثة التي تم الاستناد إليها في إعداد الدراسة لا تتضمن أي اسئلة حول جودة التعليم. وقد قُدم اقتراح بشأن إعداد مسح عربي موحد متعدد الأبعاد لكن هذا المشروع طموح ويتطلب بذل جهود مكثفة. وأوضحت أن المندوبية السامية للتخطيط في المغرب كانت مشاركة في إعداد التقرير، وهي تُعتبر من أبرز الكيانات التي توفر بيانات متعلقة برصد الفقر. أما الفقر الذي يعاني منه الشباب، فهو من القضايا البارزة الأهمية في المنطقة والتي لا تزال تحتاج إلى أبحاث معمقة.

40- وفي نهاية مناقشة هذا البند، اتفق المشاركون على ضرورة معالجة الفجوات في الحصول على التعليم، ولا سيما التعليم الثانوي، عبر حث البلدان المعنية على البحث عن خيارات لضمان التحاق كل طفل بالدراسة بشكل منتظم عند تصميم السياسات العامة؛ ووضع استراتيجيات وبرامج إقليمية للحد من الفقر المدقع؛ وبناء القدرات في المنطقة وتعزيز نقل الخبرات في مجال الحد من الفقر والقضاء عليه عبر دعم الجهود الوطنية، ودعم الجهود الإقليمية وتنظيم ورش تدريبية سنوية لكافة الجهات الشريكة، ومن بينها جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة؛ ووضع تقرير دوري حول الفقر يصدر كل عامين، ومساعدة الدول على إعداد هذه التقارير عبر تقديم التدريب والمشورة اللازمين؛ والنظر في إمكانية قياس الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني بناء على طلب من الدول الأعضاء.

حاء- رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع: نتائج إنمائية أكثر فعالية
(البند 4 (و) من جدول الأعمال)

41- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، وبالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part VI)، المسار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في المنطقة العربية، رغم الظروف غير المؤاتية الناجمة عن النزاع، والاحتلال، والإرهاب. استُهل العرض بمجموعة من الأرقام والبيانات التي تظهر ما خلّفه النزاع المسلح من آثار على جميع أبعاد التنمية البشرية في المنطقة، سواء لجهة عواقبه المباشرة، أم تقويضه لعملية تطوير المهارات ورأس المال البشري، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد تضرّ بالأفراد والمجتمعات والاقتصادات الوطنية. وركزت معظم الأرقام التي عرضت على المشاركين على الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن، وكذلك على فلسطين التي تعاني منذ خمسين عاماً من الاحتلال

الإسرائيلي. ثم انتقل العرض إلى رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع، التي تركز على المجالات الرئيسية التالية: دراسة أثر النزاع على التنمية البشرية، وتحليل ديناميات النزاع وتداعياته، ووضع خطوط أساس لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النُهُج الوطنية والإقليمية للتصدي لتداعيات النزاع، وتهيئة منابر فنية للحوار، وترسيخ ممارسات وأسس الحوكمة في المؤسسات في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، ورصد التطرف العنيف ومنعه. وفي الختام، شدد ممثل الأمانة التنفيذية على أهمية أن تترافق الإجراءات العملانية المذكورة مع فهم للأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب من أجل وضع السياسات الوقائية اللازمة لوقف الانضمام إلى التنظيمات المتطرفة العنيفة، وردع الدعم المجتمعي لها، وتهيئة بيئة تثبط اللجوء إلى التطرف العنيف.

42- وشكر ممثل اليمن الأمانة التنفيذية على العرض الذي قدمته لكنه لفت إلى ان الدراسة قد أغفلت تقدير الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للنزاع، متمنياً إلحاقها بدراسة أخرى تفصيلية عن هذه الكلفة إلى جانب كلفة اعادة الإعمار. واستعرض الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي وصل إليها بلده في ظل النزاع، داعياً إلى صياغة مشروع لإعادة الإعمار في اليمن مع ما ينطوي عليه من تكاليف اقتصادية واجتماعية. وشددت ممثلة العراق على أهمية إعادة تأهيل الجيل الذي ترعرع في بيئة يسودها الإرهاب وتشرَّب مبادئه، وذلك من خلال إعداد المناهج الدراسية المؤاتية. وأبدى ممثل الجمهورية العربية السورية تحفظاً كبيراً على الأرقام الخاصة ببلده الواردة في التقرير، مشيراً إلى أنها استقيت من مصادر غير موثوقة، ورفض عرض البرنامج الخاص بالجمهورية العربية السورية لحين موافقة الحكومة السورية عليه. فاقترح رئيس اللجنة اجراء حوار مع الدولة المعنية لمعالجة اللبس السائد على هذا الصعيد. ودار نقاش حول تعريف العنف المتطرف، فأبدى ممثل مصر تحفظه على هذا المفهوم باعتباره يستخدم لتجنب توصيف التنظيمات كإرهابية، مفضلاً استخدام عبارة التطرف العنيف المؤدى للإرهاب. وأوضحت الرئاسة أن لفظ التطرف العنيف مستخدم في قرارات مجلس الامن ذات الصلة، ومتعارف عليه في أدبيات الأمم المتحدة.

43- وأثنت الأمانة التنفيذية على أهمية موضوع المناهج التربوية وإعادة التأهيل الذي طرحه العراق، وأوضحت أن البيانات المتعلقة بالجمهورية العربية السورية استمدّت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وركزت الأمانة التنفيذية على مشاركة الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن في صياغة برامجها الخاصة لفترة ما بعد النزاع لتكون الصورة أوضح حول احتياجات هذه البلدان، مضيفة أن فريقاً من الإسكوا سيزور عدن وصنعاء قريباً لهذه الغاية.

طاء- حساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة

(البند 4 (ز) من جدول الأعمال)

44- قدمت مديرة مركز المرأة في الإسكوا، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part VII)، عرضاً حول العنف ضد المرأة في البلدان العربية، استهلته بالإشارة إلى أن المنطقة العربية هي من أكثر المناطق التي تعاني من هذا النوع من العنف. واستعرضت بشكل مقتضب آثار العنف على صحة المرأة ومستواها التعليمي، ومشاركتها في سوق العمل، وما يخلفه العنف من زيادة في الإنفاق (الحماية، والوقاية، والتعويض، والملاحقة القضائية) تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع ككل. وأعطت مديرة مركز المرأة أمثلة من الدول العربية والدول الأجنبية عن كلفة العنف ضد المرأة، واستعرضت مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لحساب كلفة العنف ضد المرأة بمرحلتيه الأولى والثانية، موضحة بإيجاز هدف كل من هاتين المرحلتين والنتائج التي توصلت إليها. وفي ختام العرض، أعلنت البدء بتنفيذ المشروع في لبنان والمملكة العربية السعودية.

45- وشكر ممثل مصر الأمانة التنفيذية على العرض، واستوضح عن الفرق بين التعديلات القانونية والتعديلات الدستورية التي أشير إليها في العرض، وعن إمكانية دمج هذين المصطلحين في مصطلح واحد. وسأل عن سبب استعراض تجربة فلسطين خلال اجتماع الاسكندرية الأخير، ولا سيما أن المشروع غير مكتمل ولا يزال في بداياته. وسأل ممثل الجمهورية العربية السورية عن الجدوى من وضع برنامج اقتصادي لحساب تكاليف العنف ضد المرأة في ظل محدودية الموارد والنقص في البيانات والتقديرات التي ينبغي أن يُبنى عليها البرنامج. ورأى أن البيانات ستظل منقوصة وغير مكتملة بسبب الأعراف والتقاليد السارية في المنطقة العربية والتي تدفع المرأة في المجتمعات العربية إلى التستر عن موضوع العنف. وشكر ممثل اليمن مركز المرأة على الجهد الذي بذله، لكنه تساءل حول المنهجية المعتمدة لقياس كلفة العنف ضد المرأة، ولا سيما في ضوء التفاوتات الكبيرة في حساب التكاليف الناتجة عن تعدد المنهجيات. وسأل عن إمكانية تضمين المتغيّرات الخاصة بكل دولة في العملية الحسابية، كالمتغيّر المتعلق بالإرث على سبيل المثال في اليمن، الذي يعتبر شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة.

46- وأكدت ممثلة المغرب أن بلدها يولي أهمية كبرى لهذه الظاهرة، ويتعاون مع الإسكوا بشكل وثيق على هذا الصعيد من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية المغربية المعنية بتأمين الحماية للمرأة، والمرصد الوطني للعنف ضد المرأة الذي يتولى جمع البيانات والإحصاءات ذات الصلة. وأشارت إلى أن المغرب بصدد المصادقة على قانون حول العنف ضد المرأة، وطلبت إلى الأمانة التنفيذية تسهيل وصوله إلى البيانات ومساعدته في مشاريعه الخاصة بالمرأة. ودعا ممثل موريتانيا إلى ضرورة الأخذ بالحسبان نسبة العنف غير المصرح عنه، إلى جانب قضايا أخرى كالإرث. وسأل ممثل دولة قطر عن نوع العنف المقصود به حين يتم التحدث عن العنف ضد المرأة في العالم العربي، وما إذا كان يقتصر على العنف الجسدي، مستفسراً عن موقع المنطقة العربية في هذا السياق بالمقارنة مع المناطق الأخرى حول العالم.

47- وفي الفارق بين التعديلات الدستورية والقانونية، أوضحت الأمانة التنفيذية أن التعديلات التي تطال الدستور لا تترجم في بعض الحالات إلى قوانين. وأقرت بتأثير الأعراف والتقاليد على بيانات العنف ضد المرأة، لكنها ليست سبباً لعدم حساب الكلفة الاقتصادية للعنف. أما بالنسبة إلى عرض التجربة الفلسطينية خلال اجتماع الاسكندرية، فالسبب هو أن التجربة المصرية قد عُرضت باستفاضة خلال الاجتماع لأنها أنجزت بشكل تام، في حين عُرضت التجربة الفلسطينية بشكل جزئي فقط لأنها لا تزال في بداياتها.

48- وفيما يخص منهجيات العمل، أوضحت الأمانة التنفيذية أن ثماني منهجيات عالمية قد تم استخدامها وتطويعها لتناسب الدول العربية، وفي كل دراسة أعيد تطويع النموذج ليتلاءم وخصوصيات كل دولة مثلما حصل مع فلسطين. ونوّهت بالبيانات المتوفرة لدى المغرب حول المرأة، وأعادت التأكيد على مواصلة التعاون المشترك على هذا الصعيد. وفيما يتعلق بالعنف غير المصرح به، أوضحت أن 90 في المائة من النساء يمتنعن عن الإبلاغ. ويجري التعويض عن هذا النقص في البيانات باستخدام منهجيات معينة مثل تحليل ميزانيات بعض الوزارات كوزارة الصحة، لأنها تبين عدد النساء اللواتي يدخلن إلى المستشفيات جراء تعرضهن للعنف، أو إرسال البيانات إلى المنازل من دون ذكر كلمة عنف لتسهيل الإجابة على النساء. وبالنتيجة، تبقى الأرقام أرقاماً تقديرية لا تعبر مائة في المائة عن الواقع. ورداً على السؤال الذي طرحه ممثل دولة قطر، أجابت الأمانة التنفيذية بأن تقريراً حول الفجوة بين الجنسين يصدر سنوياً يتضمن ترتيباً للدول حول العالم تأتي فيه جميع الدول العربية في المرتبة ما بعد المائة. أما فيما يخص نوع العنف المقصود، فهو في الدراسة المشمولة بالعرض العنف الزوجي كونه الأكثر انتشاراً. وعلى كل حال، تختلف المنهجية المتبعة باختلاف نوع العنف المقصود.

49- وقبل الانتقال الى البند التالي، اتفق المجتمعون على ضرورة إجراء بحوث على المستوى الوطني لاحتساب كلفة العنف ضد المرأة بما يتلاءم مع خصوصيات كل دولة وبناء على طلبها؛ وتشجيع صانعي السياسات على اتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف الجهود من أجل حماية المرأة من العنف، لا سيما فيما يتعلق بتغيير العادات والتقاليد السائدة؛ والاستفادة من التجارب الدولية في مجال العنف ضد المرأة.

ياء- تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا عن دوراتها
(البند 5 (أ) و(ب) و(ج) من جدول الأعمال)

50- عرضت على اللجنة في إطار هذا البند ثلاثة تقارير لثلاث لجان من اللجان الفرعية الثماني في الإسكوا عن دورة كل منها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا والاجتماع الرابع للجنة التنفيذية. وتضمنت هذه التقارير، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم الدورة، والاجتماعات، والمشاركين، والوثائق المعروضة. وفيما يلي التقارير المذكورة التي اعتمدها المشاركون بالإجماع:

(أ) تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الثانية عشرة E/ESCWA/SD/2017/IG.1/7/Report؛
(ب) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الحادية عشرة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.1/9/Report؛
(ج) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الثانية عشرة E/ESCWA/SDPD/2017/IG.2/8/Report.

كاف- الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة: خطة الأمين العام
(البند 6 من جدول الأعمال)

51- قدمت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة (E/ESCWA/2017/EC.4/6)، عرضاً حول مقترح الأمين العام لتحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزانية. فقُدّم تصوّر للتنقيحات التي اقترحها الأمين العام حول تخطيط البرامج وإعداد الميزانية، وللآثار المحتملة على عملية التخطيط ووضع ميزانية الإسكوا لفترة السنتين 2020-2021. وجرى استعراض التوصيات التي تقدَّم بها الأمين العام ومن أبرزها: تعزيز التفاعل بين المنسقين المقيمين، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية لتوفير الدعم الفني اللازم؛ وتوضيح توزيع العمل بين اللجان الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والكيانات التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحيث تعمل بالتعاون مع اللجان الإقليمية على تقديم التوجيه السياسي والدعم اللازم على الصعيد القُطري.

52- وفي معرض التعليق على العرض، أشار الأمين التنفيذي للإسكوا الدكتور محمد علي الحكيم إلى أن موضوع الميزانية والإصلاحات الإدارية هو موضوع شائك داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد تعهد الأمين العام بإعادة تنظيم الهيكلية الإدارية والمالية للمنظمة، ولا سيما أن سنوات عدة قد مرت دون حصول تغيير يذكر. ولا تزال الصورة غير واضحة حتى الآن حول كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات، وحول المسؤوليات التي ستناط بالإسكوا على هذا المستوى.

53- وبعد مداخلة الدكتور محمد علي الحكيم، فُتح باب النقاش أمام الدول الأعضاء. فأشار ممثل مصر إلى أن الإطار المعروض حتى الآن، على الرغم من عدم وضوحه، يدعم دور الأمين العام على حساب الدول الأعضاء. واستبعد أن تخفف الأمم المتحدة من تمويلها للتنمية، ومن دورها في عمليات حفظ السلام، لأنهما من الأسس التي قامت عليها، لكن المخاوف تكمن في إعطاء الأولوية لعمليات حفظ السلام على حساب أنشطة التنمية.

وسأل ممثل اليمن عن اتجاهات الإصلاح، إذ بدا له وكأن التوجه هو نحو تخفيض الموازنة أكثر منه تغيير الآليات. ورأى أنه من الأفضل أن يأخذ الإصلاح بعين الاعتبار كفاءة الإنفاق وليس كميته، كون المنطقة العربية بحاجة لزيادة الموارد وليس لتخفيضها، وأي تخفيض سيؤثر سلباً عليها.

لام- برنامج التعاون الفني في الإسكوا: التقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة
(البند 7 من جدول الأعمال)

54- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند وبالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/7 عرضاً حول برنامج التعاون الفني في الإسكوا: التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة. واستهل رئيس قسم التعاون الفني مداخلته بلمحة موجزة عن أنشطة اجتماع شبكة التعاون الفني الذي عقد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017 في بيروت والتوصيات التي خلص إليها، وهي: ضرورة تزويد الدول الأعضاء في الإسكوا بالتقارير الفنية الصادرة عن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة؛ وضرورة تزويدها بالعروض التي قدمتها الإسكوا خلال هذا الاجتماع والعرض الذي قدمه المغرب؛ وحث الدول الأعضاء على الاطلاع بشكل منتظم على الموقع الإلكتروني لشبكة التعاون الفني. ثم انتقل لتوضيح التوجه الجديد لبرنامج التعاون الفني المتمثل في اعتماد نَهج برنامجي يرتكز على التخطيط على الأمدين المتوسط والطويل؛ وتوطيد التعاون والتكامل الإقليمي وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب مع التركيز على البلدان العربية الأقل نمواً؛ وتحسين عمليات التواصل مع الشركاء وتدفّق المعلومات والمساءلة. ثم استعرض رئيس قسم التعاون الفني الإنجازات التي تحققت خلال العامين 2016-2017 من خدمات استشارية، وخدمات بناء القدرات، والجولات الدراسية وبرامج الزمالات، فضلاً عن ورش العمل في البلدان الخارجة من النزاعات لمساعدتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. واختتم باستعراض مذكرات التفاهم الثنائية المتوسطة الأمد التي تم توقيعها في مجال التعاون الفني.

55- وفي معرض التعليق على العرض، أشاد ممثل مصر بورش العمل التي تم تنفيذها، مشدداً على أهمية تفادي تطبيق نموذج موحد على الجميع. وأعرب ممثل الأردن عن تطلع بلده لبلورة مشروع تعاون مع الإسكوا، أسوة بالدول الأخرى في المنطقة. وأكد ممثل دولة قطر على أهمية عمل شبكة التعاون الفني، على أن تستأنس بآخر قرارات الأمم المتحدة والمدخلات التي يمكن أن تعزز قيمة برامج التعاون. وسألت ممثلة المغرب عن إمكانية تطوير آلية لمتابعة طلبات التعاون الفني المقدمة من الدول الأعضاء وتقييمها، لتحقيق الاستفادة القصوى من أنشطة التعاون التي نفذت وتلك المزمع تنفيذها.

56- وأكدت الأمانة التنفيذية أن فكرة إجراء تقييم شامل لأنشطة التعاون الفني مطروحة منذ فترة، ويمكن تطويرها من خلال وضع إطار مرجعي لتقييم برنامج التعاون الفني. واتفق الحضور في نهاية الاجتماع على الأخذ العلم بأنشطة اجتماع لجنة التعاون الفني الذي عقد في بيروت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017، والتأكيد على أهمية أطر التعاون الثنائية بين الإسكوا والدول الأعضاء، مع الطلب إلى الأمانة التنفيذية تطوير أطر مماثلة بالتعاون مع الدول الراغبة بذلك فضلاً عن بلورة آلية لمتابعة تنفيذ أنشطة التعاون الفني.

ميم- التحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا
(البند 8 من جدول الأعمال)

57- تناولت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، واستناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/8، التحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا. وبدأ العرض بتعداد الهيئات التي تتألف منها الإسكوا وهي الدورة الوزارية التي تنعقد كل سنتين؛ والهيئات الفرعية؛ واللجنة الفنية التي تجتمع كل ستة أشهر لتقييم تطورات العمل بين الدورات؛

والهيئة الاستشارية. ثم توقف العرض عند سياسة التقييم التي تنتهجها الإسكوا منذ عام 2010 بهدف تحسين قدرتها على عرض إنجازاتها وتقييم مدى التزامها بالولايات المنوطة بها. وقد أطلقت الإسكوا في عام 2014 سياسة تقييم منقحة، حددت فيها الإطار الذي يوجّه عمليات التقييم، بهدف الالتزام على نحو أكمل بالمعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتهدف هذه السياسة إلى تقييم نوعية أعمال الاجتماعات ومدى فاعليتها للارتقاء بمستوى أعمال الدورات التي ستعقد في المستقبل لخدمة احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل، وذلك بالاستناد إلى الآراء الواردة في استبيان باللغة العربية يوزع عند الانتهاء من الاجتماعات على رؤساء الوفود التي شاركت فيها.

58- أما الدورة الوزارية الثلاثين، فمن المقترح عقدها من 7 إلى 10 أيار/مايو 2018 في مقر الإسكوا في بيروت، وسيكون موضوعها الرئيسي التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، على أن تنظم ثلاث جلسات للنقاش في المواضيع التالية: تحديد التحديات الوطنية المطروحة في الدول العربية؛ والفرص والتجارب الناجحة في استخدام التكنولوجيا من أجل التنمية والاستفادة منها؛ وإدماج التكنولوجيا في الخطة الوطنية للتنمية والابتكار لتنفيذ خطة عام 2030. وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه النقاشات في تحديد آليات تسخير العلم والتكنولوجيا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتوصل إلى توافق سياسي بشأن أبرز السياسات والاجراءات المطلوبة، وبناء توافق في الآراء حول دور الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد التحديات الوطنية المطروحة في الدول العربية للوصول في النهاية إلى بيان وزاري يعبر عن تطلعات الدول الأعضاء.

59- وتركز النقاش الذي تلا العرض على موضوع الدورة. فأشار ممثل اليمن إلى أهمية إدراج بُعد النزاعات في النقاشات. وأكدت الأمانة التنفيذية إمكانية التطرق إلى مسألة النزاعات في المنطقة خلال الحلقات الوزارية حتى لو لم تشكل الموضوع الأساسي للدورة.

نون- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية
(البند 9 من جدول الأعمال)

60- اتفق المجتمعون على عقد الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في كانون الأول/ديسمبر 2018، على أن تحدد الأمانة التنفيذية التاريخ بالتشاور مع رئاسة اللجنة.

سين- ما يستجد من أعمال
(البند 10 من جدول الأعمال)

61- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع
(البند 11 من جدول الأعمال)

62- اعتمدت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الرابع التوصيات المعروضة عليها والمستخلصة من النقاشات، وقدمت ملاحظاتها على هذه التوصيات، على أن تُعاد صياغتها بحسب التعديلات المقترحة، وتُدرج في تقرير شامل عن أعمال اللجنة والنتائج التي توصل إليها المجتمعون.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

63- عُقد الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 13 و14 كانون الأول/ديسمبر 2017. وعملاً بصلاحيات اللجنة التنفيذية التي تنص على تزامن ولاية رئاسة هذه اللجنة مع رئاسة الدورة الوزارية للإسكوا، تولت دولة قطر رئاسة اللجنة التنفيذية بحكم ترؤسها للدورة الوزارية التاسعة والعشرين. وتولت الجمهورية التونسية منصب نائب الرئيس الأول، والجمهورية العربية السورية منصب نائب الرئيس الثاني، وجمهورية السودان منصب المقرر.

باء- الافتتاح

64- افتتحت اللجنة التنفيذية اجتماعها الرابع في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء 13 كانون الأول/ديسمبر 2017 في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وألقى سعادة السفير طارق الأنصاري، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الخارجية في دولة قطر ورئيس الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية، كلمة دولة قطر، فرحب بالحضور، وشكر لبنان على حُسن الاستضافة، وأعرب عن بالغ سروره للمشاركة في هذا الاجتماع في بيروت. ثم شكر الأمانة التنفيذية على الدعم الذي قدمته لرئاسة دولة قطر منذ انعقاد الدورة الوزارية التاسعة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر 2016 في الدوحة. واستعرض بشكل مقتضب مختلف البنود التي سيتم تناولها في الاجتماع، بدءاً بمتابعة ما تم تنفيذه من التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية، وتفعيل برنامج عمل الدوحة، وصولاً إلى ما ستعتمده اللجنة من توصيات في اجتماعها الرابع، مروراً بقضايا مختلفة مرتبطة بالتنمية، وقضايا أخرى ذات أولوية في المنطقة العربية.

65- ثم ألقت نائبة الأمين التنفيذي للإسكوا، الدكتورة خولة مطر، كلمة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا الدكتور محمد علي الحكيم، فرحبت بالحضور وأعربت عن سرورها للمشاركة في أعمال اللجنة. واستهلت كلمتها بالإشارة إلى أن الهدف الرئيسي للإسكوا هو دعم الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، موضحةً أن بلوغ هذا الهدف تعترضه تحديات تنموية جمة مثل مكافحة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المرأة، وإيجاد فرص عمل للشباب، وبلورة سياسات اجتماعية متكاملة، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، والاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق التنمية. وتوقفت عند النزاعات الدامية التي تشهدها المنطقة حالياً وتلك التي تعاني منها منذ سنوات، ما يضعها أمام تحدٍّ صعب للحفاظ على كيانات دولها.

66- ثم استعرضت الدكتورة مطر المحاور الخمسة الأساسية التي سيرتكز عليها عمل الإسكوا من أجل تغيير المسار الراهن وهي: إعادة إحياء التكامل الاقتصادي العربي استناداً إلى نُهُج مفصلة على قياس الواقع الحالي؛ وطرح نموذج تنموي جديد قائم على سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة تتلاءم واحتياجات دول المنطقة وخصوصياتها؛ ودعم الدول العربية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تعزيز المعارف والخبرات ودعم الشراكات؛ واعتبار قضايا تمويل التنمية أولوية لعمل الإسكوا كونها من الأركان الأساسية لتحقيق رؤى عام 2030؛ وإيلاء الاهتمام اللازم لأثر النزاعات على التنمية في المنطقة العربية وطرح تصورات متكاملة لعمليات إعادة إعمار الدول التي تعاني من النزاعات.

67- وأضافت الدكتورة مطر أن الإسكوا ستواصل العمل مع الدول الأعضاء من خلال تطوير آليات التعاون الفني القائمة لمواءمتها على نحو أفضل مع احتياجات الدول، مشيرةً إلى أن الدكتور محمد علي الحكيم سيحرص

على زيارة الدول الأعضاء كافة للاطلاع عن كثب على أولويات كل منها. وأكدت أن الحلول لمواجهة التحديات التنموية متوفرة لكن ما ينقص هو الإرادة لتحويلها إلى سياسات وإصلاحات على المستوى الوطني. وشددت في نهاية مداخلتها على أن الإسكوا ستواصل العمل في الفترة المقبلة من أجل رأب الصدع بين المعارف والخبرات التي يتم توفيرها وما هو مستثمر على أرض الواقع في عمليات صنع السياسات والقرارات.

جيم- الحضور

68- شارك في الاجتماع الرابع للجنة التنفيذية ممثلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

69- أقرت اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الاجتماع.

2- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3- قضايا المتابعة:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث؛
(ب) تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية.

4- القضايا الإقليمية والعالمية:

(أ) بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: لمحة عن النتائج؛

(ب) آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية؛

(ج) مقترح بشأن تخصيص مركز عربي لسياسات المناخ؛

(د) رؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية؛

(هـ) الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية؛

(و) رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع: نتائج إنمائية أكثر فعالية؛

(ز) حساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة.

5- تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا عن دوراتها:

(أ) تقرير لجنة الإحصاء عن دورتها الثانية عشرة؛
(ب) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الحادية عشرة؛
(ج) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الثانية عشرة.

6- الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة: خطة الأمين العام.

7- برنامج التعاون الفني في الإسكوا: التقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة.

8- التحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا.

9- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية.

10- ما يستجد من أعمال.

11- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع.

70- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/2017/EC.4/L.2.

71- في المرفق الثاني بهذا التقرير قائمة الوثائق التي بحثت فيها اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة.

المرفق

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة زينة طوقان
مديرة التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مالك بريزات
رئيس قسم العلاقات العربية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجمهورية التونسية

السيدة إيمان ادريسي
وزير مفوض
سفارة الجمهورية التونسية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العربية السورية

السيد فضل الله غرز الدين
معاون رئيس
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية السودان

السيد طه محمد أحمد سومي البشير
مساعد مدير المنظمات الدولية
وزارة التجارة

السيد محجوب عكود
إدارة المنظمات
وزارة التجارة

جمهورية العراق

السيدة نهال علي حسين
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية العراق لدى الجمهورية اللبنانية

سلطنة عُمان

السيد سعيد بن راشد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيد عماد بن طالب العجمي
مدير دائرة المنظمات العربية والدولية
المجلس الأعلى للتخطيط

دولة قطر

سعادة السفير السيد علي بن حمد المري
سفير دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

السيد طارق بن علي فرج الأنصاري
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

السيد أسامة عثمان الفكي محمد أحمد
خبير التعاون الدولي
وزارة الخارجية

السيد محمد العبيدان
سكريتر ثالث
وزارة الخارجية

السيد سلطان الكبيسي
مستشار
سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة تغريد رضا
المسؤولة الاعلامية
سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اللبنانية

سعادة السفيرة السيدة كارولين زيادة
مديرة المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية

السيدة رينا حلوة
ملحق دبلوماسي
وزارة الخارجية

جمهورية مصر العربية

سعادة السفير السيد سعيد هندام
مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيدة غادة شوقي
سكريتر ثالث
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد تقره
مدير الاستراتيجيات والسياسات
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/2017/EC.4/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/2017/EC.4/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/2017/EC.4/L.2
قضايا المتابعة	3	E/ESCWA/2017/EC.4/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث	3 (أ)	E/ESCWA/2017/EC.4/3(Part I)
تنفيذ إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية	3 (ب)	E/ESCWA/2017/EC.4/3(Part II)
القضايا الإقليمية والعالمية	4	E/ESCWA/2017/EC.4/4
بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية: لمحة عن النتائج	4 (أ)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part I)
آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية	4 (ب)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part II)
مقترح بشأن تخصيص مركز عربي لسياسات المناخ	4 (ج)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part III)
رؤية الإسكوا لتطوير نظام نقل متعدد الأنماط في المنطقة العربية	4 (د)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part IV)
الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية	4 (ه)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part V)
رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع: نتائج إنمائية أكثر فعالية	4 (و)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part VI)
حساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة	4 (ز)	E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part VII)
تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا عن دوراتها	5	E/ESCWA/2017/EC.4/5
برنامج التعاون الفني في الإسكوا: التقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المقررة	7	E/ESCWA/2017/EC.4/6
التحضيرات الجارية للدورة الثلاثين للإسكوا	8	E/ESCWA/2017/EC.4/7